



## الاقتصاد الرقمي في العراق: الواقع وإمكانيات التطبيق

أ.د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي      الباحث: ياسر رضا الحجار

### المستخلص

منذ زمن ليس بالقصير فإن مختلف العمليات التجارية التي تتم بين طرفين أو أكثر تنجز عبر التواصل المباشر وتجمعهم أماكن محددة يطلق عليها بالأسواق، ومع ثورة المعلومات والاتصالات التي انتشرت بصورة سريعة حتى طالت العديد من نواحي الحياة، أصبح من الممكن إبرام العقود وإنجاز المعاملات التجارية بين أي طرفين مهما كانت المسافات بعيده بينهما، إذ تحولت عمليات التواصل المباشر إلى التواصل عبر شبكات الانترنت التي أصبح العالم في ظلها أشبه بقرية صغيرة تسهل فيها مختلف المعاملات تحت مظلة ما يسمى بالاقتصاد الرقمي، الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برأس مال المعلوماتية والابتكار، والذي يعد بمثابة منصة إنتاجية جديدة وثورة صناعية ثالثة، لما يوفره من خلق فرص نمو اقتصادي وأسواق جديدة مواكبة للتطورات الرقمية، من خلال ما يوفره هذا الاقتصاد من إمكانيات لبناء مجتمعات فعالة، ذات قدرات تنافسية طموحة ودعم قاطرة التنمية المستدامة.

### Abstract

A long time ago, the completion of commercial operations was limited to two or more parties through direct communication that brought them together in specific places called markets, and with the information and communications revolution that spread rapidly until it affected many aspects of life, it became possible to conclude contracts and complete commercial transactions between any two parties, whatever they were. The distances between them are great, as the operations of



communication via the Internet have transformed the world as a small village in which communication operations are facilitated under the umbrella of the so-called digital economy, which depends on information and communication technology with information capital and innovation, which is considered as a new productivity platform and a third industrial revolution, because of what it provides from Creating new economic growth opportunities and markets that keep pace with digital modernity, through the potentials provided by this economy to build effective societies, with ambitious competitive capabilities, and support the locomotive of sustainable development.

#### المقدمة

دفعت التطورات السريعة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى إحداث تغييرات جوهرية في أساليب الحياة المختلفة، اذ أصبحت أجهزة الحاسب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق التواصل المباشر بغض النظر عن بعد المسافات عبر شبكة الانترنت، ومن البديهي ان تلعب هذه التحولات الرقمية دوراً مهماً في احداث تغييرات جوهرية في طرق انجاز العمليات في الاقتصاد والانظمة التقليدية، وإرساء نظام رقمي نتجت عنه تطورات ملموسة في نمط الحياة على مستوى الافراد والمجتمعات وتغيير أسلوب القيام بالأنشطة الإنتاجية الاقتصادية منها والاجتماعية، اذ طرقت التكنولوجيا مختلف القطاعات الاقتصادية واسهمت في تحقيق سرعة وكفاءة وابتكار وحلول عززت من تحسين أساليب تنفيذ الاعمال، وهو ما يتطلبه الاقتصاد العراقي الذي يشهد تقلبات مفاجئة بفعل الازمات والتحديات المختلفة التي تعرض لها نتيجة تخطيط القرارات من قبل صناع القرار والظروف الاستثنائية التي مر بها فضلاً عن الحروب



والتحديات الأمنية الداخلية والخارجية، إضافة الى مكانته في الساحة الإقليمية والعالمية للنزاعات، الامر الذي حجم من تطور اقتصاده الرقمي على الرغم من حيازة الاقتصاد العراقي لقاعدة خصبة تساعد على التقدم بفعل موارده الاقتصادية المتاحة، اذ نجد أن هنالك بارقة امل في تعزيز دور الاقتصاد الرقمي ليأخذ دوره في الارتقاء بمعدلات النمو والتنمية في الاقتصاد العراقي.

### أهمية البحث

تعد القوة التكنولوجية من مصادر القوة المهمة في النظام العالمي الاقتصادي الحديث، والذي اكتسب قبولاً واسع نتيجة ما حقق النظام الرقمي من نجاحات في البلدان التي سعت الى تطبيقه، اذ أدى انتشار تكنولوجيا الاتصالات الى زيادة التأثيرات الفاعلة للأنشطة الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي، عبر المعرفة العلمية التي يوفرها الاقتصاد الرقمي والتي تعد الحجر الأساس لتوليد الثروة في العالم الحديث، لذلك ومن منطلق أهمية المعرفة بشكل عام والاقتصاد الرقمي بشكل خاص، يحاول هذا البحث بيان ما متاح من هذه المعرفة في العراق وامكانية استثمارها لصالح اقتصاده، من منطلق أهمية الاقتصاد الرقمي وانعكاساته الإيجابية في دعم التنمية بصفته الأساس في تطور المجتمعات وصولاً الى تحقيق الرفاهية واهداف التنمية بشكل مستدام.

### مشكلة البحث

تنطلق مشكلة البحث من تساؤل مفاده: اين هو موقع العراق بين بلدان المنطقة من تطبيق الاقتصاد الرقمي؟ وهل يمتلك العراق الإمكانيات اللازمة لتطبيقه؟

### هدف البحث



التعرف على الاقتصاد الرقمي كونه يمثل توجهاً جديداً في الاقتصاد العالمي يركز بشكل أساس على المعرفة بوصفها عنصر الإنتاج فيه، وسبل دمج التكنولوجيا بالاقتصاد المحلي وبما يخدم تنمية الاقتصاد العراقي ويحقق له نهضته التنموية التي تتناسب مع ما يمتلك من موارد وإمكانيات.

### فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية مؤداها ( ان للاقتصاد الرقمي دور مهم في تعزيز رفاه المجتمع وتقدمه من خلال ما يوفره هذا الاقتصاد من معرفة كفيلة بتحقيق التنمية بشكل مستدام، من أجل اللحاق بركب العالمية للثورة المعلوماتية، استناداً للعلاقة الطردية بين التحول الرقمي ودعم عمليات التنمية والنمو).

### المحور الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي

بات التحول نحو اقتصاد حديث مبني على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة أمر حتمي وهو يؤطر المحاولات التي تسعى الى تنمية ورغد الاقتصادات التقليدية من أجل مواكبة التطورات المتسارعة على الساحة العالمية وفي المجالات كافة، اذ أصبحت عمليات النمو الاقتصادي مرتبطة بمدى جاهزية البلدان من الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة، انطلاقاً من دوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

### أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي من المصطلحات التي ظهرت مؤخراً و استحوذت على اهتمام المختصين في مختلف بلدان العالم، نتيجة الأثر الكبير الذي لعبه في نهضة الدول التي سارعت بتطبيقه لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، وذلك من خلال التطورات التي شهدتها



تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي كانت العامل الرئيس في تحول الاقتصادات الغربية وفي مقدمتها الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة الى اقتصاد رقمي تحكمه الاتصالات وشبكات الانترنت ، وما حققه من مكاسب نتيجة هذا التحول والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التسويق والخدمات الإلكترونية والاستثمار بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري بشكل واسع، وبما يحقق مراكز تنافسية بعامل الوقت<sup>(1)</sup>. وقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المصطلح بشكل واسع وكما يأتي:

اذ يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يتم انجازها على منصات الانترنت وشبكات الهاتف المحمول<sup>(2)</sup>، وذلك بواسطة التفاعل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة و بين الاقتصادات القومية والقطاعية والدولية من جهة أخرى، بالشكل الذي يضمن الشفافية والسرعة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية. اذ ادت أدوات التكنولوجيا هذه بتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في التجارة والاستثمار من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري المباشر (online) بما يحقق تحسين المنافسة بالاستناد على تقنية المعلومات الرقمية بوصفها مورد جديد للثروة ومصدر للابتكارات الجديدة<sup>(3)</sup>، من خلال ما حققه من وفورات وزيادة الثروة و تحقيق النمو الاقتصادي<sup>(4)</sup>.

(1) Barefoot & Dave, William, Jessica, Nicholson, Defining and Measuring the Digital Economy, 2018, p3.

(2) Kristina Mieshkova, Digital Economy: Seeking For Balance Global Trends 2015 – 2020, Moscow State University Moscow, 2012, P3.

(3) أسامة عبد السلام، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص12.

(4) Rosalind Croucher- Jill McKeough Copyright and the Digital Economy, This Final Report reflects the law as at 30 November 2013, P20.



ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصاد الرقمي بأنه ذلك الاقتصاد الذي تستخدم فيه التقنيات الرقمية لأداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة الشامل للقطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة<sup>(1)</sup>.

ومن خلال ما تقدم يستخلص بان الاقتصاد الرقمي بني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي الامر الذي يزيد من فرص تطور المنتجات والخدمات وخاصة المنتجات القابلة للتداول التجاري رقمياً بواسطة الشبكات المعلوماتية.

### ثانياً: أهمية الاقتصاد الرقمي

عمل الاقتصاد الرقمي على احداث تغيرات في المحيط الاقتصادي وبالشكل الذي يجعل منه اكثر استجابة وانسجام مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتنمية المستدامة، لامتلاك المجتمع زمام المعرفة وتعميقها وتطويرها وتسخير الإمكانيات في النهوض بالتنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة<sup>(2)</sup>، فضلاً عن زيادة الفرص للاقتصاد المحلي للاندماج بالاقتصاد العالمي مما يسهم في زيادة التجارة الدولية والوصول الى الأسواق العالمية ومن ثم في نشر المعرفة والمعلومات نظراً لسهولة الوصول الى المعلومات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي باستخدام شبكة الانترنت، وباستخدام وتوظيف هذه المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وإنجاز الاعمال في المؤسسات والشركات، لذلك اكتسب الاقتصاد الرقمي اهميته العالمية كونه محركاً للأنشطة الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

(1) التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2020، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية، ص193.

(2) رضوان أبو شعيشع السيد، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص10.

(3) فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص12.



### ثالثاً: مؤشر الاقتصاد الرقمي

وضع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي مؤشر على مستوى الدول العربية لقياس مدى مواكبة الدول العربية للتغيرات على الساحة العالمية والذي يعد الأداة الذي تحدد نقاط القوة في عملية الدمج الناجح للاقتصاد الرقمي مع الاقتصاد التقليدي في مختلف القطاعات عن طريق قياس تأثير الاقتصاد الرقمي على جوانب عديدة من الاقتصاد والتنمية المستدامة، ويعتمد هذا المؤشر على ابعاد استراتيجية وكما يأتي<sup>(1)</sup>:

1. الاسس الرقمية: يهدف هذا البعد الوصول الى مستوى التأهل اللازم للأنظمة والبنى التحتية والمهارات الرقمية التي من شأنها مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة في العالم.

2. المواطن الرقمي: يتمحور هذا البعد حول النظام البيئي للمواطن ومدى تركيز دور التكنولوجيا الجديدة في تحسين نوعية حياة المواطن.

3. الابتكار الرقمي: باعتبار الابتكار المحفز الرئيس للتطور الرقمي اذ أحدثت التكنولوجيا الجديدة فرص اقتصادية جديدة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة والسحابية مما اوجدت مصادر جديدة ذات قيمة للعديد من القطاعات الإنتاجية.

4. الاعمال الرقمية: يهدف هذا البعد الى تمكين القطاعات الاقتصادية والشركات للاستفادة من التحول الرقمي بشكل كبير عن طريق زيادة القيمة المقدمة للعملاء وتحسين الكفاءة

(1) الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2018، القاهرة، 2021، ص16.



المالية والتكلفة والمساعدة على التوسع في حجم الأسواق من خلال الوصول الى قاعدة

عملاء أوسع فضلاً عن استحداث أسواق جديدة.

5. الحكومات الرقمية: يهتم هذا البعد الاستراتيجي لتوفير حكومة الكترونية رقمية تستهدف

الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاتصال وتقديم الخدمات العامة بالطرق السلسة

والمتاحة بكافة الأوقات لصالح مواطنيها ورفع جودة حياة المواطن بالإضافة الى ما

تقدمه الرقمنة من تحسين الكفاءة والشفافية في القطاع الحكومي.

اذ تم تقسيم هذه الأبعاد الاستراتيجية الى عدة محاور لكل منها وكما يأتي:

محاور الابعاد الاستراتيجية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

| البعد الاستراتيجي | محور مؤشر الاقتصاد الرقمي                                      |
|-------------------|----------------------------------------------------------------|
| الحكومة الرقمية   | المحور الأول: المؤسسات<br>المحور الرابع: الحكومة الإلكترونية   |
| الأسس الرقمية     | المحور الثاني: البنية التحتية                                  |
| المواطن الرقمي    | المحور الثالث: التعليم                                         |
| الابتكار الرقمي   | المحور الخامس: الابتكار<br>المحور السادس: الجاهزية التكنولوجية |
| الأعمال الرقمية   | المحور السابع: تطور الأسواق<br>المحور الثامن: نمو السوق المالي |
| متعدد الأبعاد     | المحور التاسع: التنمية المستدامة                               |

رابعاً: المعايير المميزة للاقتصاد الرقمي عن الاقتصاد التقليدي

هنالك معايير تميز بها الاقتصاد الرقمي عن التقليدي منه، حيث الاعتماد على وسائل

التكنولوجيا والاتصال اعطته فاعلية في التعامل مع واقع عالمي جديد، الامر الذي جعل من

الاقتصاد الرقمي بوصفه اقتصاد وفرة من التخلص من مشكلة الندرة ونضوب الموارد، فضلاً عن

التمكن من الغاء القيود الزمانية والمكانية السارية في الاقتصاد التقليدي بسبب وجود الأسواق



الافتراضية التي تساهم في خفض الكلف والجهد وزيادة السرعة في الإنجاز، واكتسابه صفة العالمية بفعل العولمة على عكس الاقتصاد التقليدي ذي الصفة المحلية والذي تحكمه القوانين والتشريعات المحلية خاصة بكل بلد، وهدفه الوصول الى حالة التشغيل الكامل على عكس الاقتصاد الرقمي الذي هدفه الأساسي الوصول الى اعلى دخل من خلال الاعتماد على المهارات الشخصية، إضافة الى اعتماده على التنظيم الشبكي من خلال استخدام وسائل الانترنت والاتصالات بدلاً من التنظيم التدريجي<sup>(1)</sup>.

### المحور الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي العراقي

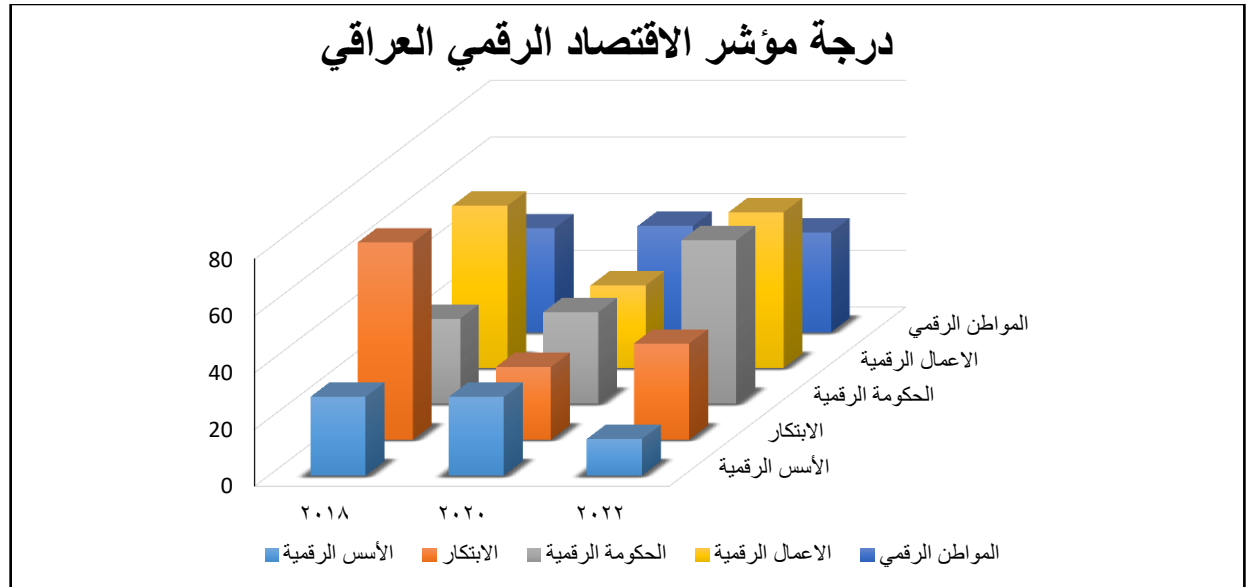
يتجه العالم وبقوة نحو رقمنة الاقتصاد ومنذ ان بدأت كثير من الدول المتقدمة من تجهيز مستلزمات البنى التحتية الخاصة بتطبيق الاقتصاد الرقمي وخاصة للدول النامية والتي وجب عليها التخطيط للتهيئة المطلوبة من اجل الاندماج في عالم الاقتصاد الحديث، كون الاستثمار في الاقتصاد الرقمي يوفر إمكانيات واسعة للنمو الاقتصادي التنموية، ولان التكنولوجيا الرقمية أصبحت تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.

اذ نلاحظ في السنوات الأخيرة في العراق محاولات تتعلق بجانب الاقتصاد الرقمي، الا انها تعاني من تأخر كبير في مواكبة الركب العالمي وحتى الإقليمي منها، اذ يعزى ذلك الى النقص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة الى الضعف الكبير في الاستثمارات في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء على المستوى المحلي والاجنبي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مؤشر الاقتصاد والمحور الخاص بالبنى التحتية كما في الشكل (1).

(1) عاطف احمد عبد العال، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022، ص37.



شكل (1)



المصدر/مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، للسنوات 2018، 2020، 2022.

جدول (1) مؤشر تغطية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

| الاقتصاد أو المنطقة     | % من الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت | اتصالات النطاق العريض للخطوط الثابتة لكل 100 من السكان | اشترابات خدمات النطاق العريض للهواتف المحمولة العاملة لكل 100 من السكان | النسبة المئوية للسكان الذين لديهم تغطية بالجيل الرابع | مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية |
|-------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|--------------------------------------------------|
| الاقتصاد                |                                      |                                                        |                                                                         |                                                       |                                                  |
| الجزائر                 | 48                                   | 8.3                                                    | 96.0                                                                    | 100                                                   | 58                                               |
| البحرين                 | 96                                   | 8.6                                                    | 122.6                                                                   | 100                                                   | 83                                               |
| جيبوتي                  | 56                                   | 2.5                                                    | 23.6                                                                    | 10                                                    | 25                                               |
| مصر                     | 45                                   | 7.6                                                    | 59.3                                                                    | 85                                                    | 47                                               |
| إيران                   | 64                                   | 10.6                                                   | 80.2                                                                    | 75                                                    | 62                                               |
| <b>العراق</b>           | 49                                   | 11.6                                                   | 42.1                                                                    | 25                                                    | 54                                               |
| إسرائيل                 | 82                                   | 29.1                                                   | 115.0                                                                   | 99                                                    | 87                                               |
| الأردن                  | 67                                   | 4.5                                                    | 77.0                                                                    | 100                                                   | 55                                               |
| الكويت                  | 98                                   | 2.0                                                    | 131.8                                                                   | 100                                                   | 79                                               |
| لبنان                   | 78                                   | 6.1                                                    | 42.8                                                                    | 95                                                    | 41                                               |
| ليبيا                   | 22                                   | —                                                      | —                                                                       | 84                                                    | 35                                               |
| مالطا                   | 81                                   | 46.0                                                   | 87.2                                                                    | 99                                                    | 92                                               |
| المغرب                  | 62                                   | 4.8                                                    | 64.9                                                                    | 98                                                    | 58                                               |
| عمان                    | 80                                   | 10.2                                                   | 109.1                                                                   | 99                                                    | 70                                               |
| قطر                     | 97                                   | 10.1                                                   | 124.8                                                                   | 95                                                    | 82                                               |
| السعودية                | 94                                   | 19.8                                                   | 116.9                                                                   | 94                                                    | 84                                               |
| سوريا                   | 34                                   | 8.7                                                    | 11.5                                                                    | 88                                                    | 38                                               |
| تونس                    | 56                                   | 10.2                                                   | 77.8                                                                    | 90                                                    | 64                                               |
| الإمارات                | 95                                   | 31.2                                                   | 239.9                                                                   | 99                                                    | 93                                               |
| الضفة الغربية وقطاع غزة | 65                                   | 7.3                                                    | 19.3                                                                    | —                                                     | —                                                |
| اليمن                   | 27                                   | —                                                      | —                                                                       | —                                                     | 18                                               |

المصدر/ البنك الدولي، إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2021، ص 67.



بعد جائحة كوفيد 19 توجب على دول العالم المختلفة بشكل عام والدول العربية بشكل خاص الى حتمية احداث تغييرات محورية في انتهاج التكنولوجيا الرقمية والانتقال نحو إقامة اقتصاد رقمي يعتمد على بنية تحتية وشبكات اتصال حديثة مؤهلة على تحقيق قفزة نوعية في هذا الإطار. والجدول (2) التالي يوضح نتائج المؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية وكما يأتي:

### جدول (2) مؤشر الاقتصاد الرقمي للدول العربية

| الأبعاد الاستراتيجية |                          |                          |                          |                          | متوسط الإقليم |
|----------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|---------------|
| المواطن الرقمي       | الأعمال الرقمية          | الحكومة الإلكترونية      | الابتكار الرقمي          | الاسس الرقمية            |               |
| 48.90                | 43.84                    | 46.83                    | 36.36                    | 41.05                    |               |
| العربية المتحدة      | الامارات العربية المتحدة | الامارات العربية المتحدة | الامارات العربية المتحدة | الامارات العربية المتحدة | 1             |
| قطر                  | البحرين                  | قطر                      | قطر                      | قطر                      | 2             |
| عمان                 | قطر                      | البحرين                  | السعودية                 | عمان                     | 3             |
| البحرين              | الكويت                   | عمان                     | البحرين                  | البحرين                  | 4             |
| السعودية             | السعودية                 | السعودية                 | عمان                     | السعودية                 | 5             |
| الكويت               | عمان                     | المغرب                   | لبنان                    | الكويت                   | 6             |
| لبنان                | الأردن                   | الكويت                   | الكويت                   | الأردن                   | 7             |
| الأردن               | لبنان                    | تونس                     | الأردن                   | تونس                     | 8             |
| تونس                 | المغرب                   | الأردن                   | الجزائر                  | المغرب                   | 9             |
| الجزائر              | تونس                     | مصر                      | تونس                     | مصر                      | 10            |
| المغرب               | مصر                      | لبنان                    | مصر                      | الجزائر                  | 11            |
| مصر                  | الجزائر                  | الجزائر                  | المغرب                   | لبنان                    | 12            |
| العراق               | جيبوتي                   | سوريا                    | اليمن                    | العراق                   | 13            |
| سوريا                | اليمن                    | اليمن                    | ليبيا                    | سوريا                    | 14            |
| ليبيا                | موريتانيا                | العراق                   | سوريا                    | موريتانيا                | 15            |
| موريتانيا            | سوريا                    | السودان                  | موريتانيا                | ليبيا                    | 16            |
| اليمن                | السودان                  | الصومال                  | جيبوتي                   | السودان                  | 17            |

المصدر/ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العرب ي2020، ص50-51.



اذ تمخضت النتائج النهائية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي عن تمركز دولة الامارات العربية المتحدة في الصدارة وقد حصلت على المركز الأول بمؤشر بلغت قيمته (70.6) لذلك فإنه على وفق هذه النتائج تم تقسيم الدول العربية وفقاً للمراكز التي حصلت عليها الى ثلاث مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** تلك البلدان التي اخذت المراكز الخمسة الأولى والتي تعتبر دولة جاذبة للاستثمار والمتقدمة رقمياً على المستوى الإقليمي و هي (الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والبحرين وعمان)، اذ تمتعت هذه البلدان بقدرة عالية على الانسجام مع التطورات العالمية لامتلاكها المرونة الكافية للتحويل وتطبيق التكنولوجيا الحديثة وامتة الخدمات الحكومية، وبرز دليل على ذلك استجابة هذه البلدان إزاء جائحة كوفيد19 من خلال جاهزية الأنظمة والبنية التحتية والخدمات المقدمة بشكل رقمي، الامر الذي ساعد على ابتكار الحلول الجديدة في حالة الطوارئ المتمثلة بالتعليم عن بعد عبر منصات رقمية والتدريب وحركة الأسواق العالمية، فضلاً عن الاستعانة بالحلول وأدوات التكنولوجيا الرقمية في الاعتماد عليها في قطاع التجارة والمطاعم، الامر الذي اثبت ان التكنولوجيا تمثل نافذة على العالم وشرط أساسي لمواصلة الحياة في العالم الحديث.

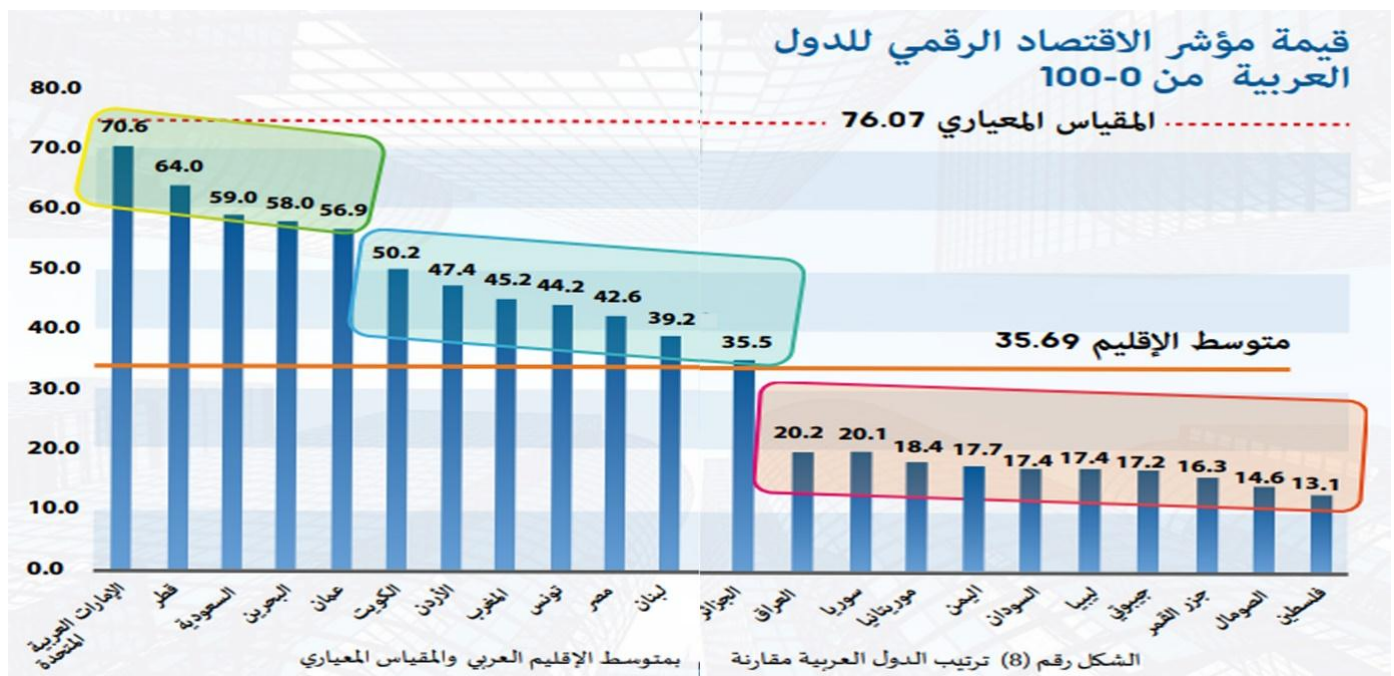
- **المجموعة الثانية:** البلدان الواعدة رقمياً كما اطلق عليها مجلس الوحدة العربية، تلك البلدان قطعت شوطاً في مسار التحول الرقمي، والتي تعد كذلك بلداناً جاذبة للاستثمار وان كانت بدرجة ادنى من بلدان المجموعة الأولى، بامتلاكها بنى تحتية ومعرفية تمهد لديها عمليات الانطلاق، وعلى الرغم من ذلك فإن هنالك الكثير من الأنشطة الاقتصادية تتم خارج المنظومة الرسمية الا انها ومن الممكن خلال فترات متوسطة تتمكن من الانتقال الى مصاف البلدان الرقمية الرائدة في حال تبني خطوات جادة، من خلال



تعميق عمليات الربط الرقمي واستخدام الهوية الرقمية لامتة الحكومات و تقديم الخدمات عبر منصات حكومية للمواطنين بدقة وكفاءة، وتتمثل هذه البلدان بـ(الكويت ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس والجزائر) التي حصلت مراكز من (6-12).

- **المجموعة الثالثة:** تلك البلدان التي ينبغي عليها ضخ المزيد من الاستثمارات التي من شأنها تعظيم قدرات بنيتها التحتية لتنشيط اقتصادها الرقمي، وللتخلص من عدم الاستقرار الملازم لها، وهي مجموعة الدول الحاصلة على ترتيب من (13-22) وتشمل (العراق وموريتانيا واليمن وجيبوتي وسوريا والسودان وجزر القمر وليبيا والصومال وفلسطين) وهي تلك البلدان التي تحتاج الى خطط استراتيجية وخطوات جادة للتحويل الرقمي للتعجيل في اللحاق بالركب العالمي وتعويض ما فاتها نحو الحداثة، و الشكل (2) يوضح موقع العراق بين الدول ضمن مؤشر الاقتصاد العربي.

الشكل (2) موقع العراق ضمن مؤشر الاقتصاد العربي



المصدر/ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العرب ي2020، ص50-51.



يستخلص من ذلك ان العراق ليس بالمستوى المؤهل للاستفادة من التطور والرقمنة وخاصة بعد ما حصل على مرتبة (104) في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2021.

### جدول (3) مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي لعام 2021

| الدرجة | الدولة                   | المجموع | القطاع الحكومي | قطاع التكنولوجيا | البيانات والبنية التحتية |
|--------|--------------------------|---------|----------------|------------------|--------------------------|
| 32     | مالطا                    | 64.85   | 83.62          | 41.52            | 69.41                    |
| 33     | البرتغال                 | 64.31   | 74.64          | 50.42            | 67.87                    |
| 34     | المملكة العربية السعودية | 63.42   | 67.23          | 45.14            | 77.89                    |
| 35     | بولندا                   | 62.50   | 67.27          | 42.82            | 77.42                    |
| 53     | تركيا                    | 55.49   | 71.41          | 39.05            | 55.99                    |
| 55     | البحرين                  | 53.54   | 51.46          | 31.54            | 77.62                    |
| 63     | الكويت                   | 50.97   | 46.53          | 34.37            | 71.99                    |
| 65     | مصر                      | 49.75   | 62.72          | 35.17            | 51.37                    |
| 72     | إيران                    | 46.23   | 36.42          | 35.20            | 67.06                    |
| 77     | تونس                     | 45.71   | 50.22          | 36.31            | 50.61                    |
| 80     | الأردن                   | 44.38   | 38.26          | 38.31            | 56.56                    |
| 84     | المغرب                   | 42.38   | 42.13          | 31.74            | 53.27                    |
| 94     | لبنان                    | 39.67   | 38.23          | 33.47            | 47.30                    |
| 99     | الجزائر                  | 37.92   | 32.96          | 29.57            | 51.24                    |
| 104    | العراق                   | 36.93   | 25.51          | 31.27            | 54.02                    |

المصدر/باسم علي خريسان، العراق ومؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي 2021، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص 9.

لذلك فان مسالة تحول البلدان النامية واللاحق بالركب العالمي نحو اقتصاد رقمي يعتمد بشكل كبير على مدى تبنيها للسياسات الداعمة لهذا التحول وتحقيق أهدافها التنموية في جوانب الاقتصاد المختلفة، لذا فمن الضرورة لهذه الدول ومنها العراق تبني سياسات و برامج تعزيز الثقافة الرقمية والتوسع في استخدام التقنيات التكنولوجية وتحديث القطاعات التقليدية في الاقتصاد لتسريع عملية التأقلم مع التطورات التقنية وتقليص حجم الفجوة مع البلدان المتقدمة، مما يساعد ذلك على خلق الابتكارات وتعزيز مكانة العراق ودفع عجلة التنمية، وخاصة بعد ما اظهر وباء كوفيد19 إيجابيات الرقمنة والحاجة للتحول الرقمي واتقان ادواته وتهيئة البنى التحتية بوصفها وسيلة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

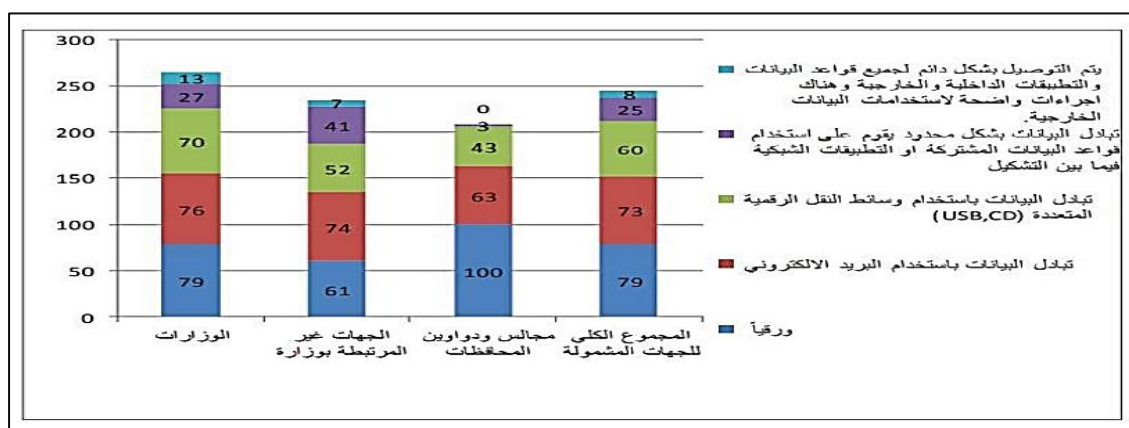


### المحور الثالث: تحديات الاقتصاد الرقمي في العراق

تصطدم اقتصادات البلدان النامية عامة والعراق خاصة بالعديد من المعوقات التي من شأنها إعاقة السير نحو الاقتصاد الرقمي، وهذه العوائق تؤدي الى توسع الفجوة في هذه البلدان مقارنة مع البلدان المتقدمة، وتعتبر هذه الفجوة عن مدى توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي ومن أبرز تلك التحديات هي عوائق تقنية متمثلة بالمعوقات التي تواجه هياكل البنى التحتية للتكنولوجيا والاتصالات وانعدام المعارف التقنية لدى المؤسسات وعدم امكانياتها التكنولوجية، فضلاً عن ضعف واضح في خدمات الانترنت مما يصعب الاعتماد عليه ويزيد من تفاقم هذه المعوقات.

فضلاً عن عدم الاستقرار الذي عانى منه العراق لفترات طويلة لتنعم موارده بالاستثمار بالشكل الذي يؤهله للخوض في مسار الاقتصاد الرقمي بشكل فعال، إضافة الى سوء إدارة الموارد فيما يخص مجالات الصناعة والتجارة الالكترونية والابتعاد عن رقميتها<sup>(1)</sup>، وهذا ما يثبت عدم جاهزية المؤسسات الحكومية للانتقال الى الرقمنة اذ يوضح الشكل (3) التالي ان ما نسبته (79%) من المؤسسات الحكومية لازالت تناقل بياناتها بشكل ورقي تقليدي في عصر الرقمنة والبحث عن فرص رقمية لإنعاش الاقتصاد.

الشكل (3)



المصدر/عبدالله داود، ادماج التكنولوجيا الحديثة فس استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية التي تعدها وزارة التخطيط، دائرة تكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، 2021، ص7.

(1) عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015، ص7.



فضلاً عن الأزمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي كان البعض متعلق بانخفاض أسعار النفط العالمية وما له من تداعيات وذلك لكون اقتصاد العراق احادي الجانب يعتمد على الإيرادات النفطية كمورد أساس وعدم استثمار هذه الإيرادات في انعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى وزيادة اسهاماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الامر الذي جعله عرضة للآزمات الخارجية، كما حدث في الازمة العالمية لانهايار أسعار النفط عام 2008، مروراً بالآزمة المزوجة عام 2014، والتي تمثل الشق الأول منها بانخفاض أسعار النفط نتيجة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية مما دفع بأسعار النفط للهبوط وبالتالي انخفضت صادرات العراق من النفط<sup>(1)</sup>، والثاني تجسد بسيطرة مجموعات إرهابية على بعض محافظات العراق ونتيجة الحرب والتصدي لهذه المجاميع وما خلفه من اضرار وخسائر مادية موضحة في الشكل (4) التالي.

الشكل (4) الكلفة الكلية للمحافظات المتضررة نتيجة العمليات الإرهابية (مليار دينار)



المصدر/ وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019، ص 28.

(1) عدنان ياسين، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2018، ص 19.



الامر الذي أدى الى ارتفاع نسب الفقر والبطالة ونزوح العديد من الاسر الى مناطق أخرى بحثاً عن الأمن، الامر الذي استنزف الكثير من الاقتصاد وتنميته<sup>(1)</sup>، وحتى عام 2019 ما شهدته أوضاع العراق السياسية وموجة الاحتجاجات الشعبية التي ظهرت نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والمطالبة بإصلاحات جذرية لتحقيق الحياة الكريمة وإصلاح ما خلفته الأزمات المتتالية، لكن سرعان ما اصطدم العالم بأزمة عالمية كبرى تمثلت بانتشار وباء كوفيد19 رافقها انخفاض شديد في أسعار النفط العالمية وتدهور الإيرادات العامة في العراق نتيجة انخفاض صادراته النفطية كما في الجدول (4)، وما رافقه من اغلاق وتعطيل كافة المؤسسات الحكومية والتعليمية والاعلان عن فرض الحظر الشامل لاحتواء الازمة مما أدى الى تعليق اغلب الأنشطة الاقتصادية<sup>(2)</sup>، الامر الذي أسهم في تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاقم مستويات العجز المالي في الموازنة الاتحادية، وتوجيه الموارد نحو القطاع الصحي للمحاولة في احتواء الازمة مع ما يعانيه اساساً من نقص واضح في موارده المالية.

جدول (4) صادرات النفط وإيراداته في الثلث الأول من سنة 2020

| السنة | الصادرات (برميل) | متوسط سعر النفط (دولار) | إيرادات النفط (ألف دولار) |
|-------|------------------|-------------------------|---------------------------|
| 2020  | 411035798        | 43.00                   | 15748959                  |

المصدر/ حسن لطيف وزياد طارق وزينة أكرم، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، 2020، ص21.

اذ يكشف واقع الاقتصاد العراقي ضعف الإمكانيات التي تحول دون الاستفادة من التحول الرقمي، مما يستوجب تبني استراتيجيات كفيلة بدعم القدرات المتاحة ويعظم الانسجام مع

(1) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019، ص25.  
(2) حسن لطيف وزياد طارق وزينة أكرم، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، 2020، ص17.



التطورات العالمية للتخفيف من حدة التأثير بالصدمات في الأسواق العالمية وتوفير المزيد من فرص العمل للأجيال اللاحقة وزيادة فرص المنافسة وهذا ما يتماشى مع الرؤية الوطنية 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(1)</sup>، إذ أن هناك عدد من الأسس الواجب توافرها من أجل التهيئة للتحويل في مجال الرقمنة وتفعيل دور الاقتصاد الرقمي في العراق والاستفادة من الفرص التي سيتيحها، مما ينبغي أخذ خطوات جريئة نحو تفعيل دور التكنولوجيا والابتكارات في تأدية دورها من خلال العمل على إعادة هيكلة مراكز البحث وتوجيه الاهتمام الحكومي إلى تأهيل العامل الرقمي والتخطيط للانتقال التدريجي نحو اقتصاد رقمي<sup>(2)</sup>، الذي سينتج عنه زيادة مستويات المعرفة والنمو السريع في التجارة الإلكترونية مع البلدان المتقدمة، وهذه الفرص يفترض أن تستثمر لخلق القيمة وتحفيز ظهور منتجات الأسواق الجديدة عبر منصات الانترنت التي من شأنها الاسهام في تحقيق النمو في النشاط الاقتصادي<sup>(3)</sup>، إذ يعول على عملية التحول الرقمي في العراق على تبني استراتيجيات منطلقة من تشخيص الوضع الراهن وحصر وتقييد الفجوة بين الإمكانيات الرقمية المتاحة وما يلزم أن تكون عليه مستقبلاً، والعمل على انجاز هذه الاستراتيجيات بتخصيص كافة الموارد اللازمة لها سواء مادية أم بشرية ومراقبة عمليات التنفيذ والتقييم المستمر للنتائج، تمهيداً لظهور مؤسسات يرتبط انجاز عملها مع الرقمنة وبتماس مباشر مع شبكة معلومات تكنولوجية قائمة على أساس التسويق والتصريف الإلكتروني والنفذ الرقمي على مختلف البلدان وما له من تأثيرات إيجابية من زيادة الوعي والتثقيف من أجل تحقيق الفائدة وصولاً في تعزيز النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة.

(1) التقرير السنوي صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع و التحديات، 2020، ص26.

(2) Acemoglu, Daron, and Pascual Restrepo, "Robots and Jobs: Evidence from US No. 23285, 2017. As of October 11, 2017, p(11-10)

<http://www.nber.org/papers/w23285>

(16) الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، بيروت، 2018،



## الاستنتاجات

1. الاقتصاد الرقمي هو نظام يقوم على رقمنة عمليات القيام بالأنشطة وتطبيقه يعود بالمنافع على مختلف الأصعدة التي من شأنها تحسين حياة الأفراد باعتبار الأخير هدف من أهداف التنمية المستدامة.
2. يعاني العراق من فجوات تقنية لا بد من معالجتها لتسريع خطى التقدم المعرفي لتحقيق الاستخدام الأمثل للتوجه نحو الرقمنة الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. ان التطور نسبي وخجول فيما يخص الحكومة الالكترونية في العراق وبمستويات شفافية قليلة وهذا ما لا يقود الى مسار التحول الى الاقتصاد الرقمي الا بتبني خطط مدروسة لاستدراك ما فاتها نحو الحداثة.
4. تواضع أدوار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية، وما لا يزال في مراحله الأولى من تقديم الخدمات الرقمية.
5. لا يزال العراق يفتقد الى سياسات تكنو اقتصادية يقوده بها الى التحسين من مستويات الإنتاجية وزيادة القدرات التنافسية للهياكل والمؤسسات الاقتصادية.

## التوصيات

1. صياغة وتبني سياسات واستراتيجيات فعالة في تحقيق التقدم التكنولوجي واستخدامها في الاقتصاد للنهوض الى مستويات متقدمة، وبما يتلاءم مع الاحتياجات والإمكانات المتاحة.
2. العمل على تطوير قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار في البنى التحتية بما يساعد على اخذ خطوات واسعة نحو التحول الرقمي.
3. الاستفادة من تجارب البلدان العربية الناجحة في هذا المجال واتباع الممارسات السريعة في مجال الاقتصاد الرقمي والحداثة.
4. الاهتمام بتكثيف شبكات الاتصال وتطويرها وخلق بيئة تقنية وطنية للخرن الرقمي، خالية من المعوقات التي تحول دون الاستفادة من خدماتها المساهمة في رفد مستويات التنمية المستدامة.



## 5. ضرورة نشر المعرفة ووضع برامج توعوية والعمل على محو الأمية التقنية.

### المصادر

1. فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
2. عدنان ياسين، التشغيل والبطالة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع حالة العراق، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2018.
3. عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2015.
4. عاطف احمد عبد العال، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2022.
5. رضوان أبو شعيشع السيد، الاقتصاد الرقمي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.
6. حسن لطيف وزياد طارق وزينة اكرم، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الراافدين للحوار، 2020.
7. التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2020، الاقتصاد الرقمي ودعم دوره في التنمية العربية.
8. التقرير السنوي صندوق النقد العربي، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع و التحديات، 2020.
9. الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، بيروت، 2018.
10. أسامة عبد السلام، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
11. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2018، القاهرة، 2021.
12. Rosalind Croucher– Jill McKeough Copyright and the Digital Economy, This Final Report reflects the law as at 30 November 2013.
13. Kristina Mieshkova, Digital Economy: Seeking For Balance Global Trends 2015 – 2020, Moscow State University Moscow, 2012.
14. Barefoot& Dave, William, Jessica, Nicholson, Defining and Measuring the Digital Economy, 2018.
15. Acemoglu, Daron, and Pascual Restrepo, "Robots and Jobs: Evidence from US No. 23285, 2017. As of October 11, 2017. <http://www.nber.org/papers/w23285>
16. وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019.